مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أهمية التعاون الطوعي بين المواطنين والشرطة
اسم الكاتب: د. تميم مكائيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5452
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Importance Of Voluntary Cooperation Between Citizens And The Police

Dr . Mikail Tamim*

(Received 21 / 5 / 2020. Accepted 28 / 7 / 2020)

□ ABSTRACT □

The police institution has many and many functions in society, and it is defined according to legal and administrative laws and regulations. One of the most important basic job duties of the police is to prevent, combat, detect and arrest the perpetrators, implement the punishment imposed on them, protect the citizen and his property and protect public money, And achieving security and stability for the members of the community, and for this security establishment to perform its professional duties it must be acceptable to the community in order to obtain assistance, because it may not be acceptable and it is implementing laws that conflict with some of the whims and desires of members of the community.

The police alone find themselves unable to fulfill all of their duties with a high degree of efficiency without the participation of citizens with them, but some citizens have some reservations towards the police, so we may find a kind of reluctance to cooperate as a result, and sometimes it may even reach the police's obstruction .

The citizen's need for security requires him to cooperate with the police, therefore the police must take the initiative to create a positive reciprocal relationship with the citizen as the picture will change if this security institution introduces some reforms to the traditional arena in which it performs its duties, because in the event that the citizen does not cooperate with the police leads to Negative effects on the security situation in the community, therefore it is necessary to achieve effective cooperation between the police and the community to achieve security and stability for the members of the community.

Key words: police - citizens - stability - cooperation - assistance - society - security apparatus - public order - crime - perpetrators - training - laws - family - media - school.

*Assistant Professor, Faculty Of Law, Criminal Law Department, University Of Damascus, Syria.

أهمية التعاون الطوعي بين المواطنين والشرطة

الدكتور تميم مكائيل*

(تاريخ الإيداع 21 / 5 / 2020. قُبِل للنشر في 28 / 7 / 2020)

□ ملخّص □

إن للمؤسسة الشرطة وظائف متعددة و كثيرة في المجتمع، و هي محددة بمقتضى أنظمة و لوائح قانونية و إدارية، و من أهم الواجبات الوظيفية الأساسية للشرطة هي منع الجريمة ومكافحتها واكتشافها والقبض على الجناة، و تنفيذ العقوبة الصادرة بحقهم، وحماية المواطن وممتلكاته وحماية المال العام، و تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع، و لكي تؤدي هذه المؤسسة الأمنية واجباتها المهنية لا بد أن تكون مقبولة لدى المجتمع حتى تظفر بمساعدته ، لأنه ربما لن تكون مقبولة و هي تنفذ القوانين التي تتعارض مع بعض أهواء و رغبات أفراد المجتمع.

الشرطة لوحدها تجد نفسها غير قادرة على الوفاء بجميع واجباتها بدرجة عالية من الكفاءة بدون اشتراك المواطنين معها، و لكن بعض المواطنين لديهم بعض التحفظات تجاه رجال الشرطة، لذلك قد نجد نوعا من الإحجام عن التعاون نتيجة لذلك، و أحيانا قد يصل الأمر إلى عرقلة عمل الشرطة .

حاجة المواطن للأمن تفرض عليه التعاون مع الشرطة، لذلك فإن على الشرطة أن تبادر إلى خلق علاقة تبادلية إيجابية مع المواطن حيث ستتغير الصورة إذا أدخلت هذه المؤسسة الأمنية بعض الإصلاحات على الساحة التقليدية التي تؤدي فيها واجباتها، كون في حالة عدم تعاون المواطن مع الشرطة يؤدي إلى آثارا سلبية على الحالة الأمنية في المجتمع لذلك من الضروري تحقيق التعاون الفعال بين الشرطة و المجتمع لتحقيق تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية : الشرطة – المواطنين – الاستقرار– التعاون – مساعدة – المجتمع – جهاز الأمن – النظام العام – الجريمة– الجناة – تدريب – قوانين – الأسرة – الإعلام – المدرسة.

* **أستاذ مساعد – كلية الحقوق – قسم القانون الجزائي – جامعة دمشق – سورية.**

مقدمة:

ظاهرة الجريمة خطيرة على كل المجتمعات بكل أبعادها وآثارها هي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع لذا نالت هذه الظاهرة اهتمام الباحثين والعلماء من مختلف الاختصاصات ولكن اغلب هذه الدراسات والاهتمامات كانت تتمحور حول دراسة أسباب ودوافع الجريمة محاولة منهم لفهم ومعرفة الجريمة والوقوف على حقيقتها.

وعلى الرغم من الدور المهم الذي تؤديه الدراسات ذات العلاقة في البحث إلى الأسباب المؤدية إلى الجريمة والسلوك الإجرامي في وضع آليات معينة للوقاية من الجريمة ومكافحتها إلا أن هذا النوع من الدراسات اشبع بحثاً بحيث بات في حكم القول، إن الجهود كثيرة قد استنزفت من دون الوصول إلى نتائج حاسمة وهذا ما دفع الأستاذ (ركلس) أن يقترح (ترك البحث في أسباب الجريمة لأنها عميقة ولا تؤدي إلى أية نتيجة مقنعة ويرى أن الجهود ينبغي أن تتوجه إلى إيجاد حلول لمشكلة الجريمة[1].

الشرطة بالمفهوم القديم هم الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة أو الوالي في إستتباب الأمن وحفظ النظام، والقبض على الجناة والمفسدين، وما إلى ذلك من الأعمال الأمنية التي تكفل سلامة الجمهور وطمأنينتهم[2]. بينما بالمفهوم الحديث فان رجل الشُّرطة هو المنوط به المحافظة على النظام العام و حماية الأمن العام والآداب العامة داخل البلاد وحماية الأرواح والأعراض و الأموال، و اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ارتكاب الجرائم وضبط ما يقع منها وتلقي البلاغات والمعلومات والشكاوى و إجراء التحريات والأبحاث والتحقيقات والقيام بكل ما تفرضه عليها القوانين واللوائح والقرارات والأوامر والأنظمة[3].

في ظل الظروف الحالية التي تشهدها منطقتنا العربية وانتشار التطرف أصبح الحديث عن الأمن والأمان يحتل حيزاً كبيراً من أحاديث الناس اليومية، إذ لا شك أن لكل إنسان منا العديد من الأهداف يسعى لتحقيقها والتي تحتاج بصورة أساسية إلى وجود مجتمع مستقر وآمن، حيث أن المجتمعات التي تفتقر لوجود الأمن والاستقرار تتسم بالفوضى وافتقار أبنائها للإحساس بأهمية الانتماء الوطني، وبالتالي فإنها توصف بالتخلف لافتقارها لمبادرات بناء مجتمع صحي وآمن، فالمجتمعات الحديثة تسعى جاهدة وبكافة الوسائل المتاحة لتحقيق الأمن لمواطنيها لاتصال ذلك بواقع حياتهم اليومية وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بحسن أدائهم المجتمعي ومدى ايجابيته[4].

يتوقف تطور وازدهار أي مجتمع على توافر حاجاته الأساسية من الطعام، العمل والخدمات، والأمن واحد من أهم هذه الاحتياجات وهو الأمن الاجتماعي، الذي يتضمن بمفهومه كل ما يهم الإنسان في نواحي حياته اليومية، فيشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي بحيث يشعر بوجوده وركيزته الثابتة في المجتمع فهذا الاستقرار ضرورة لحفظ توازنه العاطفي والنفسي والعقلي.

وارتبط مفهوم الأمن الاجتماعي بالتنمية وبأبعادها الاقتصادية والاجتماعية كافة فلم يعد مفهوم الأمن حالياً كما كان مقتصراً سابقاً على ملاحقة الجرائم والسيطرة على الحدود وإنما اكتسب صيغة ملزمة توفرها الدولة لأبنائها وهو حق كفلته قوانين الأمم المتحدة، فمن حق الإنسان الحصول على مستوى معيشي كاف يوفر له ولأسرته القدر الكافي من الغذاء والكساء والمأوى ويوفر له فرص تحسين هذا الوضع المعيشي كما ينص أيضاً على حقه في التمتع بمستوى عال من الصحة والتعليم[5].

الإشكالية:

جهاز الشرطة يأتي في طليعة الأجهزة التي يستخدمها المجتمع في القيام بعملية الضبط الاجتماعي لسلوكيات أفراده، فهو أداة الدولة والتجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع في حفظ وصون الأمن، و إقرار النظام، وتنفيذ القوانين التي تسنها

السلطة التشريعية في هذه المجتمعات لصالح الجماعة، وفي سبيل قيام الشرطة بالمهام المسندة إليها فهي مطالبة بالتصدي للعديد من التحديات الأمنية التي تواجه المجتمع وتهدر أمنه واستقراره في الداخل، وهذا يتطلب نوع من الحزم والحسم في كثير من مواقف العمل الشرطي بما يتضمنه من فرض قيود والتزامات يجب على الجمهور احترامها، وعلى الجانب الآخر قد يتسبب ذلك في نوع من أنواع الضيق للأفراد و يتسبب في توتر العلاقة بينهم وبين الشرطة[6].

لاشك في أن من الضروري أن يتولى القانون حفظ أموال الناس وأعراضهم وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية لكي لا يضطر الناس إلى الاستبداد والظلم وإشاعة الفوضى. ولاشك في أن دور الشرطي يمتد إلى أبعد من ضبط الجريمة ليشمل كيان الدولة وما تلحقه من تبعات ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، فبقدر ما يكون لهذا دور مؤثر إيجابي في المجال السياسي فانه في المجال الاجتماعي معني بتحقيق الانضباط في السلوك الفردي والجماعي وخصوصاً أثناء التجمعات والمسيرات.

كما لا يخفى علينا أننا نعاني من مشكلات مزمنة في ذلك، كالزيادة المستمرة في عدد السكان وهذا يتطلب زيادة في أعداد الشرطة كما انه في المجال الاقتصادي معني بإيجاد مناخ أمني مستقر لتحقيق التنمية، وذلك بحماية المنشآت والمرافق العامة ومكافحة الجرائم الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني لذلك، نحن أمام مهمات تتجدد كل يوم وهذه المهمات بتشعبها تدفع بالشرطة إلى تحقيق الغايات في استخدام سلطاتها الممنوحة لها للتغلب على صور الإخلال بالأمن التي تصطدم أحيانا بالحقوق الفردية والجماعية وتعوق الحريات[7].

تحقيق الأمن والاستقرار ليست مسؤولية شرطية فقط، فبرغم أن الشرطة هي الجهاز التقليدي المسؤول عن الحفاظ على الأمن العام و السلم الاجتماعي، إلا أن هذه المسؤولية تمتد وتصبح مسؤولية عامة مشتركة مع أفراد المجتمع، وذلك لأن الشرطة مهما امتلكت من إمكانات ومقدرات فنية ومادية فهي تبقى محدودة القدرة في مكافحة الجريمة و تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع و ذلك لأن الأمر أكبر من أي إمكانات و مقدرات لجهاز بمفرده [8]، بالتالي السؤال الذي يطرح ما هي معوقات التعاون بين الشرطة و المواطنين و ما هي الآثار التي تترتب في حال عدم التعاون و من حيث النتيجة وكيف يمكن تعزيز التعاون في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع ؟

أهمية البحث و أهدافه :

أهمية رجال الشرطة تكمن في كون جهاز الشرطة هو أحد الأجهزة الرئيسية في الدولة، المكلفة بحفظ النظام العام حيث تمنع الشرطة أي مظاهر من شأنها الإخلال بالنظام العام، أو القوانين العامة، و تراقب الشرطة عملية تطبيق القوانين العامة ، ولا تُعتبر هذه الوظيفة الوحيدة لجهاز الشرطة، بل هناك العديد من الأمور التي يقومون بها، وتُشكل أهميةً كبيرةً للمجتمع.

حيث مع تغير مفهوم الدولة الحديثة تغيرت مفاهيم الصيغة الأمنية وتغير أيضاً مفهوم الشرطة واكتسبت مهماته وواجباته قدراً كبيراً من التنوع والتشعب، فلم تقتصر على المفهوم التقليدي وهو تنفيذ الأوامر الصادرة عن السلطات التنفيذية وحفظ الأمن والنظام وحماية الناس وملاحقة المجرمين وضبط الجريمة ومتابعتها بل أصبح هذا الشرطي مكلفاً تأمين الخدمات الاجتماعية وتأمين حرية الإنسان والمحافظة على كرامته وعدم تعرضه للامتهان أو الذل وكل ذلك يحقق غاية واحدة، هي تحقيق التنمية الشاملة المستقرة والمتطورة وبلا شك تدخل سلامة الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية ضمن إطار السلام والأمن الاجتماعي، لذلك، فإن ما يحققه كل ذلك لا يتأتى إلاّ بتغيير صورة الشرطة النمطية وتغيير أدوارها وواجباتها[9].

أهداف البحث :

إن أهداف البحث تتمثل من خلال محاولة تشخيص الأسباب الحقيقية لعدم تعاون المواطنين مع الشرطة في مكافحة الجريمة، بالإضافة لذلك، يهدف البحث للقيام بمحاولة جادة للإسهام بإضافات معرفية أخرى في حدود هذا الموضوع ومن هنا تتضح فائدة وجدوى هذه الدراسة وأهميتها خصوصا في هذه المرحلة الزمنية الحالية التي تشهد تغييرا سريعا يصعب التحكم في مساره أحيانا، لذلك يتوجب معرفة أسباب عدم تعاون المواطنين مع الشرطة في مكافحة الجريمة و الآثار التي تترتب على ذلك و طرق تجنبها محاولين بذلك السيطرة عليه وتوجيهه و إعادة تفعيله.

منهجية البحث :

في هذا البحث تم إتباع منهج وصفي تحليلي و مقارن من خلال بيان أسباب عدم التعاون بين الشرطة و المواطنين و الآثار التي تترتب على ذلك (المطلب الأول)، و من ثم بيان آليات تفعيل هذا التعاون (المطلب الثاني).

المطلب الأول

ضعف العلاقة بين المواطنين و الشرطة

يعد جهاز الشرطة، أحد أهم الأجهزة الأمنية، الذي يحافظ على امن و استقرار المجتمع و سلطة تنفيذية تدعم العلاقات المرغوبة مع المواطنين في المجتمع، ويعد المواطن أهم شريك أساسي لرجل الشرطة في العملية الأمنية ويعتمد رجل الشرطة عليه اعتماداً كبيراً في مكافحة الجريمة و القبض على المجرمين [10].

لمعرفة طبيعة و خصوصية العلاقة بين المواطنين و الشرطة لابد من جهة ، التعرف على الصورة الذهنية المتكونة لدى المجتمع عن رجال الشرطة سواء كانت ايجابية أو سلبية، و التعرف على مدى الرضا عن أسلوب تعامل رجل الشرطة مع المواطنين(أولا)، من جهة ثانية، التعرف على الاعتبارات التي تحتم ضرورة هذا التعاون(ثانيا) و من ثم إيضاح الآثار السلبية الناجمة عن عدم التعاون (ثالثا).

أولا: عوامل التأثير السلبي في العلاقة بين المواطنين و الشرطة

تتسم العلاقة بين الشرطة والمواطنين في أحيانًا كثيرة بالجفاء وبوجود فجوة كبيرة بين الشرطة ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك لغياب قنوات الإتصال الفعالة و تكاد تنحصر علاقة الشرطة بالمواطنين في أن المواطنين هم منبع مدخلاتها البشرية ألا أنهم في نفس الوقت مغيبين تمامًا عن المشاركة الفعلية في تحمل مسئولية أمن المجتمع[11] . إن مسألة إقامة العلاقة الجيدة بين الشرطة والجمهور، تعتبر من أهم المسائل التي شغلت تفكير الباحثين و المسؤولين في المؤسسات الأمنية والعاملين فيها في سائر أنحاء العالم، وخصوصا بعد أن تأكد نتيجة للدراسات أن العلاقة بين الشرطة و أفراد المجتمع ليست كما يجب أن تكون عليه[12].

في الحقيقة أن أبرز أسباب التأثير السلبي في العلاقة بين الشرطة والمواطنين هي:

- عوامل نفسية : الحاجز النفسي الموجود بين الشرطة والجمهور إنما يرجع إلى بعض الاعتبارات التاريخية خاصة في ظل إسناد المناصب الرئيسية في الشرطة لبعض الأشخاص، الذين كانوا يستخدمون جهاز الشرطة لخدمة النظام الحاكم أو الاستعمار ومن ثم أدى هذا الأمر إلى تخوف الجمهور من الشرطة والتحفظ في التعامل مع أفرادها[13].

- عوامل سياسية : وتتمثل في قيام أغلب القيادات السياسية باستخدام جهاز الشرطة لفرض بعض سياساتها خصوصاً إذا كانت هذه القيادات غير مقبولة[14].

- هيمنة الفكر العسكري على العمل الشرطي المبني على التشدد المطلق والصرامة في التعامل مع الجمهور يحول دون الوصول إلى المعادلة المناسبة بين تطبيق القانون وتقوية العلاقة مع أفراد المجتمع .وهيمنة الفكر العسكري على العمل الشرطي لها جذورها التاريخية المرتبطة بالمفهوم التقليدي للعمل الشرطي والذي لم يكن ينظر إليه كمهنة تحتاج إلى مؤهلات علمية ومهارات محددة بإعتبارها كانت وإلى عهد قريب تتطلب إظهار القوة و إستخدامها عند الضرورة لردع المجرمين والخارجين على القانون وبسط النظام وتحقيق الإستقرار[15].

- طبيعة سلطة رجل الشرطة : فالدور الذي تقوم به أجهزة الشرطة هو تطبيق القوانين التي هي بمثابة قيود على حرية الأفراد، وبالتالي فإن شعوراً بالكراهية يتولد لدى الفرد ضد رجل الشرطة نتيجة لطبيعة الفرد التي تكره القيود[16].

– مخلفات وأفكار خاطئة : فقد استخدمت أجهزة الشرطة في بعض الفترات كوسيلة لتقييد حرية المواطنين وإرهابهم حتى أن رؤية بعض أفراد الشرطة يولد الشعور بالعدائية، حيث ينظر إليه على أن من يقوم بتنفيذ رغبات السلطة التي لا تتفق مع رغبات الجمهور ولا تخدم الشرطي في نقل الصورة الحقيقية عن نفسه ودوره في تلبية رغبات مواطنيه وخدمتهم[17].

– طبيعة تنفيذ القانون : فالدور الذي تقوم به المؤسسات الأمنية هو تطبيق القانون، و التي هي بمثابة قيود على حريات الأفراد، بالتالي فإن هناك شعوراً بالكراهية نوعا ما سيتولد لدى أفراد المجتمع ضد رجال الأمن ، و هذا ما حدث بالفعل لما استخدمت أجهزة الشرطة بعض الفترات كوسيلة لتقييد حرية المواطنين و قمعهم ، حتى أنه أصبحت رؤية بعض أفراد الشرطة يولد الشعور بالعدائية، و قد ارتبطت صورة الشرطي لدى الموطن بصورة الرجل المستبد في كبت الحريات وإرهاب الناس[18].

– تركيبة جهاز الشرطة : شأنه شأن أي جهاز آخر في الدولة، فهو بقدر ما يضم عناصر متميزة في أدائها وسلوكها بقدر ما ينطوي أيضاً على عناصر قد تسلك سلوكاً سيئاً أو منافيًا لآداب المهنة، الواقع أن رجل الشرطة إذا ما أخطأ أو سلك مسلكاً معيباً غالباً ما يؤدي ذلك إلى انعكاسات سلبية على علاقته مع الجمهور أو يترك في نفس المواطن أثرا سيئاً يواجه بالاستياء الشديد[19].

ثانيا : ضرورات تحقيق التعاون:

شهدت السنوات الأخيرة أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً في معظم البلدان العربية، وانتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغير السريع، خشية من أن يؤدي إلى التأثير على قيمها ومبادئها وعاداتها وتقاليدها، ما عزز من ظهور اتجاهات وقيم وأنماط تفكير جديدة ولذلك تهتم المؤسسة الأمنية بتوعية ضباطها وأفرادها من حيث إعدادهم وتهيئتهم لمواجهة المستقبل، وكذلك المحافظة على القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع، والتجاوب مع الطموحات والتطلعات الوطنية.

وبناء عليه يكتسب جهاز الشرطة أهمية كبيرة في الدول كافة بغض النظر عن طبيعة النظم السياسية القائمة واتجاهاتها، فهو يشكل الأداة الرئيسة التي تقوم من خلالها الدولة بتأدية وظائفها والمتمثلة حفظ النظام العام وفرض القانون ودرء المخاطر الخارجية والداخلية التي قد تتعرض لها، مما يسهم في تحقيق الحياة الأفضل أو الرفاهية للمواطنين، فضلاً عن إشباع رغبات المواطنين وإحتياجاتهم لطالما ساد الأمن في ربوع البلاد[20].

إن منع وقوع الجريمة يعني الوقاية منها قبل وقوعها والتقليل من فرص الشخص الذي ينوي ارتكاب الجريمة ، وبالتالي يكون سياج يحيط بالمجتمع ومنع الجريمة ليست من مسؤولية الشرطة وحدهم و إنما يجب أن يشارك المواطنين فيها[21].

إن تحقيق السلام المجتمعي يحتل موقعاً رئيسياً في سُلم الأهداف التي تسعى المجتمعات لتحقيقها، والذي يتطلب تضافر جهود أبناء المجتمع مع القوى الأمنية المختلفة يأتي في مقدمتها المؤسسة الشرطية وذلك لوجودها واحتكاكها المباشر مع أفراد المجتمع.

وهنا تبرز أهمية رجل الشرطة في رسم ملامح تلك العلاقة التي من شانها تعزيز التعاون مع أفراد المجتمع (أسرة، أطفال، مهندسين، محامين، أطباء وغيره ...)، فالمساعي التعاونية تكون من كل اتجاه لتحقيق التعاون البنّاء والتي من شأنها أن ترتقي بصورة المجتمع ورجل الشرطة في آن معا.

وفي هذا الإطار لا بد من استخدام كل من التحفيز البصري والمعنوي في رسم صورة تحقيق الهدف بتعاون رجل الشرطة مع أبناء المجتمع والذي يؤكد على المسؤولية الجماعية بالحفاظ على الأمن الوطني، فالمسؤولية ثنائية تفاعلية في تحقيق الأمن الوطني، وهذا يتم برسالة الدولة وإيمان المجتمع بتحقيق مسؤولية رجل الشرطة والمحافظة عليه في أهمية الوصول إلى بناء مجتمع امني آمن[22].

يعتبر الأمن من أهم الحاجات الأساسية التي لا بد من توفرها للإنسان ليعيش حياه كريمة، بل وتعتبر لبنه أساسية ولا غنى عنها في كل بلدان العالم ، فان مدى أهمية الأمن تكمن في توفير الاستقرار للمجتمع والابتعاد عن الخوف والخطر. فالمجتمع حتى يبقى متين البنية مزدهر النمو ومستقر الأوضاع وبعيدا عن كل الأخطار يجب أن تحقق له كل سبل الطمأنينة والرفاهية .

إن كثير من المواطنين يشككون في مصداقية الشرطة ولا يثقوا بها وغيرها من الأمور ، والسبب في ذلك هو سوء الفهم لديهم ونقص المعلومات الحقيقية والكافية لديهم ، فكلما زادت معرفة المواطنين بأفراد الشرطة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها كلما زادت الثقة والاحترام والمصداقية وبالتالي تتحول من تشكيك وعدم ثقة إلى تعاون وايجابية [23].

إن التعاون بين الأجهزة الأمنية العربية والمواطنين ضرورة موضوعية تحتمها الاعتبارات التالية:

- حاجة الأجهزة الأمنية العربية إلى بيئة اجتماعية متفهمة ومتعاطفة ومتعاونة .إن الجمهور هو البحر الذي يسبح فيه رجال الأمن .ولذلك من المهم جدًا ألاَّ يكون هذا الجمهور متحفظًا أو سلبيًا أو معاديًا بأي حال من الأحوال.
- إن أية أجهزة أمنية، ومهما امتلكت من القوة والمهارات والإمكانيات، لن تستطيع لوحدها مجابهة المشكلة الأمنية في المجتمع .ولذلك فهي دائمًا بحاجة ملِّحة لتعاون المواطنين معها.
- إن مجابهة المشكلة الأمنية في المجتمع المعاصر مهمة لم تعد تعني الأجهزة الأمنية فقط، بل أصبحت تعني مختلف الأجهزة العاملة في شتى المجالات، تمامًا كما أصبحت تهم كل مواطن.
- ينشد المواطن الأمن والأمان، ويسعى لتحقيق أمنه الشخصي والوطني بمختلف الطرق، وهو يدرك أن أي خلل في المسألة الأمنية سوف يترك آثاره الضارة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .ولذلك فإن المصلحة الشخصية والوطنية تدفع المواطن موضوعيًا باتجاه التعاون مع الأجهزة الأمنية باعتبارها الجهة الرئيسة المعنية بالمشكلة الأمنية[24].

إن العمل على اكتساب ثقة المواطن وتعاونه مع جهاز الشرطة لا يجب أن يقف عند الأسلوب التقليدي، وإنما ينبغي أن يمتد إلى تحقيق أوسع للمشاركة الجماهيرية في خدمات الأمن ومن أمثلة ذلك، إشراك المواطنين في النشاط الأمني وذلك في بعض المهام كأعمال الحراسة مثل قضاء ليلة أو ليلتين خلال الأسبوع أو في نهايته مع الشرطة ،الإشراك في مجالات تنظيم المرور، تلبية نداءات الاستغاثة وإسعاف المتضررين وغيرها من الواجبات الإنسانية الأخرى، فمن

خلال هذا المشاركات يتم تعرف المواطنين ميدانياً على طبيعة أعمال الشرطة، وتعزيز روح التعاون و المبادرة الطوعية لدى الأفراد في مساعدة جهاز الأمن [25].

من حيث النتيجة، إن التوسع في مفهوم الأمن لا بد أن يقابله التغيير المناسب في آليات وأساليب العمل الشرطي، بحيث يصبح هذا العمل من مسئوليات المجتمع ككل وأن يتبادل المواطنين الأدوار مع مؤسسات الشرطة، حيث يصبحوا شركاء في توفير الأمن وليسوا عملاء فقط ...فالمواطن أصبح شريكًا في صنع القرارات التي تتخذها المؤسسات الحكومية وقادرعلى تبادل المعلومات بسبب قربه ودرايته بالمشكلات التي يتعرض لها المجتمع والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حياته وأمنه، فالمواطن ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني يضع الكثير من الضغوط من أجل خلق تواصل حقيقي بينه وبين مؤسسات الدولة...أصبح العمل الشرطي يعبر عن مدى الحرية والديمقراطية التي يتمتع بها مواطنوا الدولة، فهو موضع للرقابة القانونية والدستورية وللقيم ولمباديء حقوق الإنسان، بحيث يتدخل في حياة المواطن بعناية ورقابة محكمة.

التخطيط للعمل الشرطي أصبح مندمجًا ومتداخلا مع خطط وأنشطة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من أجل تحقيق مفهوم الأمن الشامل، وأصبح هناك لزامًا على الشرطة أن تتقرب من المواطن ليس فقط من أجل مكافحة الجريمة، بل من أجل المساعدة في حل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والنفسية التي يعاني منها المواطن، والضغط من أجل إجراء الإصلاحات التنظيمية وتغيير وتعديل القوانين والتشريعات التي تنظم حياة المواطن وتطويرها للأفضل...أصبحت الشرطة تهتم بالبطالة والفقر والمشكلات الأسرية والتخلف الدراسي، وبناء إستجابة مجتمعية فعالة تساهم في إيجاد تماسك إجتماعي للسيطرة والوقاية من الجريمة[26].

ثالثا : آثار عدم التعاون :

إن رجل الشرطة بحاجة للحصول على ثقة المواطن، وعليه أن يسعى لكسب هذه الثقة، ومتى وثق المواطن برجل الشرطة فإنه سيمد يد العون له في كل إجراء يتخذه. بالتالي يجب الاهتمام بالمواطن ورجل الشرطة في آن واحد بحيث يقوم كل منهم بأداء الدور المطلوب منه وتنفيذ واجباته من أجل الوصول إلى مجتمع امن مستقر [27].

إن جهاز الشرطة ومهما بلغ حجمه وإمكانياته لا يستطيع أن يوفر الأمن والطمأنينة كواجب منوط به دون تحمل الجمهور جزء من هذه الأعباء والمشاركة فيها مشاركة إيجابية، فإن مبعث الاهتمام بتحسين وتطوير العلاقة بين الشرطة والجمهور بالإمكان تلمسه إذا نظرنا إلى الآثار التي يمكن أن تترتب على عدم وجود العلاقة الطيبة والتي من أبرزها : عدم تعاون أفراد الجمهور مع أفراد الشرطة، اضطراب الأمن وازدياد ارتكاب الجرائم، ازدياد شعور الشرطة بالانعزالية والاستياء من عدم تقدير أفراد الجمهور لجهودهم، جنوح الجمهور إلى عدم احترام الشرطة،وعرقلة عملهم وأحياناً مقاومتهم[28].

للأسف الشديد نجد أن بعض أفراد المجتمع لازال يأخذ فكرة خاطئة عن بعض المؤسسات الأمنية وخاصة الشرطة على أنها أداة قمع وإرهاب للمجتمع، و أصبحت هذه الفكرة تتوارثها الأجيال، فتسببت بشكل كبير في توسيع الهوة و تعميقها بين أفراد المجتمع و مختلف المؤسسات الأمنية و على رأسها مؤسسة الشرطة.

إذ هناك من فسر ذلك بوجود تعارض مصالح بعض المواطنين مع مقتضيات الواجب للشرطة، فرجل الشرطة كثيرا ما كان يشكل سداً نفسياً أمام رغبات بعض المواطنين التي قد تتعارض مع مصالح المجتمع، لذلك يشعر المواطن أن الشرطة تقف سداً أو حاجزا ضد تحقيق رغباته غير المشروعة، وهذا يشكل حاجزاً نفسياً بينه وبين الشرطة.

و هناك من يرى أن طبيعة وظيفة جهاز الشرطة في الدول المتقدمة تتمثل في منع الجريمة والوقاية منها، أما في الدول النامية فهي أداة للتغير الاجتماعي والتنمية، وهذا ما يجعل مجالات الاحتكاك أكثر، و بالتالي تزداد العلاقات مع المواطنين تعكيراً[29].

من حيث النتيجة، المواطن الملتزم بالقوانين يحقق أهداف الشرطة، ويترك فرصة للشرطة لملاحقة المجرمين، فكلما زادت نسبة المواطنين الملتزمين بالقوانين كلما ساعد رجال الشرطة ووفر لهم الوقت والجهد والتكاليف ، وبالتالي يساعدهم هذا الأمر من التمكن من السيطرة على الجناة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بردعهم وتخليص المجتمع من جرائمهم، مما يساهم في مكافحة الجريمة إلى حد كبير[30]

المطلب الثاني

آليات تفعيل التعاون بين المواطنين والشرطة

تساهم المؤسسات المجتمعية في توفير الأمن و الإستقرار وتقوية الروابط الإجتماعية من خلال تقديم الخدمات التعليمية والتربوية و الإجتماعية والصحية لأفراد المجتمع، حيث تساهم بعملية التنشئة الإجتماعية والنفسية للمواطن بصورة مباشرة وغير مباشرة عن طريق تقديم العون والرعاية للأسر المفككة أو التي تعاني من مشكلات إجتماعية تهدد أمنها و إستقرارها، كالتعامل مع مشاكل الأحداث الجانحين والأشخاص المنحرفين وتقديم الرعاية لضحايا الجريمة ولأسر السجناء، إضافة إلى الإهتمام بالفئات الخاصة كالمعاقين جسديا وعقليا إضافة إلى رعاية كبار السن والعجزة[31]. أن تحقيق التعاون بين المواطنين والشرطة بهدف جعل المجتمع امن ومستقر وخالي من الجريمة، يكون من خلال ابرز و أهم المؤسسات التالية : المؤسسة التربوية (أولا)، المؤسسة الأسرية (ثانيا)، المؤسسة الدينية (ثالثا)، المؤسسة الإعلامية (رابعا).

أولا: المؤسسة التربوية:

إن المهام والواجبات التي تضطلع بها المدرسة يمكن أن تجعل منها مؤسسة وقائية تحمي من خلالها الطفل أو الشاب من ضمنها المدرسة مهمتها التربوية والتعليمية على أكمل وجه، وتتمثل الوظيفة الأساسية للتعليم في توصيل المعارف والمهارات لأشخاص في تدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة، والنظام التعليمي الذي يواجه الماضي عندما ينقل التراث الثقافي إلى الطلاب ويواجه المستقبل عندما يهتم بتطوير خبرات الطلاب ومهاراتهم وسلوكهم الاجتماعي واهم هدف لها هو ان يضع الفرد في وضع يتسم بالثقة والضبط العقلاني الذاتي[32].

تعتبر المدرسة هي الجماعة الثانوية التي يقضي فيها الطفل وقتاً طويلاً جداً، ويبدأ في عملية التطبيع الاجتماعي والخروج من دائرته الضيقة في البيت إلى عالم أكثر سعة هو عالم الصف الدراسي، والمدرسة بصفوفها المختلفة ومعلميها وإدارتها تبدأ مع الفرد عمليات الضبط الاجتماعي والانضباط والقيد بالنظم في الالتزام بمواعيد الطابور الصباحي وتناول الطعام في أوقات محددة، والمشاركة في الأنشطة الصفية اللصيقة استكمالا لقيم المجتمع الفاضلة، والتعرف على وجوه جديدة تتمثل في زملاء الصف، خاصة أولئك الذين يجارونه في الجلوس، فيبدأ بتكوين صداقات، وينتقل إلى مراحل جديدة في التفاعل الاجتماعي[33].

من جهتها، الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، نصت في البند أولاً/ أ /2 على ضرورة أن تتضمن السياسة الوطنية التربوية في كل دولة تدابير للوقاية من خطر الإرهاب، من خلال تضمين المناهج التعليمية القيم الروحية و الأخلاقية و التربوية[34].

تعتبر المؤسسات التعليمية والتربوية، بمراحلها المختلفة الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية، ضرورة اجتماعية توفر للمجتمع حاجاته الضرورية، ومنها توفير الأمن والاستقرار في المجتمع .تستكمل المؤسسات التربوية العمل الذي كانت قد بدأته الأسرة، وتنجز المهام التي لم يكن ممكنًا أن تنجزها الأسرة، أو تلك التي كان مبكرًا إنجازها.وتعمل المدرسة بالتنسيق المستمر مع الأسرة من أجل إنضاج شخصية التلميذ وزيادة تعرفه على نفسه وعلى مجتمعه وعصره، ومن أجل تعميق انتمائه وتوسيع فهمه لمتطلبات حماية وطنه ومجتمعه.

وتشكِّل المؤسسات التربوية حلقة وصل بين جو الأسرة ووسطها وبين المناخ الاجتماعي العام، وذلك نظرًا لأن هذه المؤسسات عبارة عن وسائط لترجمة الأهداف الاجتماعية إلى واقع حي يتمثل في سلوك وأخلاقيات أفراد المجتمع كافة. ومما يساعد المؤسسات التربوية على تحقيق ذلك ، البيئة الموحدة والمتشابهة للمؤسسة التربوية، مقدرة التلاميذ والطلاب على الاستيعاب والفهم في هذه المرحلة من حياتهم ،الاحتكاك الذي يتم داخل المجتمع المدرسي والجامعي.

بالتالي تساعد هذه الظروف المؤسسات التربوية على أن تؤدي دورًا فاعلا في عملية التنشئة الاجتماعية، تعريف الطالب بوظائفه الاجتماعية، وذلك باعتبار التعليم وظيفة إنسانية اجتماعية قبل أن يكون وظيفة معلوماتية، توسيع دائرة نطاق التعامل والعلاقات الإنسانية مع الفئات الاجتماعية المختلفة، تدريب النشء على الانضباط واحترام النظام واستيعاب القوانين والالتزام بها ، ربط الأنشطة التربوية بالجهود المجتمعية من أجل إيجاد نشء متوازن وسوي[35].

في الواقع، تلعب مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في التعريف بدور المؤسسة الشرطية في تحقيق الأمن الوطني وأهمية التعاون الايجابي ما بين فئات المجتمع المختلفة مع رجل الشرطة بهدف بناء أرضية صحيحة وصلبة للتعاون المجتمعي مع رجل الشرطة وذلك من خلال عقد الندوات وجلسات الحوار المشتركة مع رجال الشرطة، وإطلاق المبادرات لتعزيز التعاون مع المؤسسة الشُرَطية.

فعلى سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني زيارة رجال الشرطة في أماكن عملهم والقيام بتثمين دورهم في تحقيق الأمن، كدعوة الفعاليات الشعبية لأماكن عملها لتعزيز العلاقة ما بين الطرفين، وهنا يبرز تساؤل مهم لماذا لا تكون هناك مبادرات فعل مجتمعية؟ فبدلاً من الكتابة على الشوارع بعبارات نابية، فلماذا لا تكون هناك عبارات تكتب وتلون بأهمية التعاون والتشارك؟ فالعمل على الاستفادة من وسائل الاتصال بمثابة ثقافة جديدة وفعل مجتمعي سيكون له انعكاسات وآثار ايجابية على مستوى التفاعل الايجابي ما بين أفراد المجتمع ورجل الشرطة في تحقيق الأمن الوطني[36].

ثانيا: المؤسسة الأسرية :

فيعتقد معظم علماء الاجتماع أن الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية وأول خلية أساسية يتكون منها البناء الاجتماعي وعندما تتعرض الأسرة إلى أي خلل في البناء الاجتماعي فقد تؤثر على بقية المؤسسات الاجتماعية وتتعرض الأسرة إلى الانحلال في بعض المجتمعات واهم أشكال هذا الانحلال هو الانحلال الأسري التي ترجع ظاهرة إلى تأثير القيم الجديدة عليها ومن هذه المظاهر على ملئ أوقات الفراغ والتسلية والقيم التربوية الحديثة والاجتماعية التي لها تأثير كبير على الأسرة، وهناك ميول فردية وتوجهات موجودة عند الشخص والاتصال بالعالم الخارجي والتعرف على ما هو جديد من قيم كالميول الفردية نحو السعادة والرغبة في الضمان الاجتماعي والاقتصادي ومعرفة التمايز الاجتماعي وأشكاله لظهور الانحلال الأسري عندما تدخل تعديلات في مواقف وإدخال ومواقف غير موجودة سابقا[37].

حيث تشكل الأسرة الجماعة الأولية التي ينشأ الفرد ويترعرع فيها، ويكتسب فيها النظام القيمي، ويكتسب فيها اتجاهاته نحو موضوعات متعددة كما يكتسب اللغة التي تعتبر جزء من عملية التنشئة الاجتماعية، ويتلقى في أسرته خبرات

يومية من خلال علاقاته بأفراد أسرته، ومما لا شك فيه أن الأسرة تلقن الفرد المعايير والقيم الأخلاقية والاجتماعية للحكم على الموضوعات والموقف[38].

في الحقيقة، أن الأسرة بصفتها اللبنة الأولى في المجتمع وأساسه المتين وبالتالي فهي المقياس الحقيقي لتطور الجريمة في مجتمع ما لذلك فإن التربية الأسرية السليمة ومتابعة الأبناء ومشاركتهم في اختيار الأصدقاء وغرس المثل النبيلة وتنمية معتقداتهم الدينية كل ذلك يحول بينهم وبين الوقوع في براثن الجريمة.

و عليه أن دور الآباء والأمهات هام وحيوي فلا ينبغي في أي حال من الأحوال طرح خلافاتهم في حضور الأبناء، كما لا ينبغي أن يؤثر ذلك على علاقتهم بهؤلاء الأبناء لما يحدثه ذلك من توتر وجداني يؤدي إلى ضعف الانتماء للأسرة والمنزل وبالتالي الانتماء للشارع والمقهى ورفاق السوء والوقوع بالتالي في دائرة الجريمة.

من جهة ثانية، يجب اختيار مواد وأسلوب النقاش العائلي بالطريقة التي تحدث لدى الأبناء آثاراً إيجابية تدفعهم للعمل الصالح وتجنبهم مخاطر الوقوع في الانطواء والعزلة والتي هي سبب آخر ومباشر يدفع إلى الجريمة. و أخيرا يتوجب متابعة الحركة التعليمية ومحاولة معرفة ما يعوقهم من مشكلات دراسية ومشاركتهم اختيار الاتجاه العلمي الذي يرغبونه يحول دون الوقوع في دائرة الإحباط التي ثبت بطريقة مؤكدة أنها تؤدي إلى اللجوء إلى الجريمة.

كما أن ضرورة تواجد الآباء والأمهات لفترات أطول داخل المنزل ومشاركة الأبناء مشاكلهم تولد لديهم حب الانتماء للأسرة وتشغل الجانب العاطفي لديهم بطريقة تحول دون تنمية ذلك الجانب العاطفي خارج البيت بطريقة مؤكدة الفشل خاصة في المراحل السنية الأولى[39].

ثالثًا :المؤسسة الدينية:

تتوزع تلك المؤسسات بين المؤسسات الخيرية والدينية ودور العبادة والجماعات الدينية، حيث أن أدوار تلك المؤسسات تكمن في مكافحة الرذيلة والبدع والآفات الإجتماعية ونشر قيم الأخلاق والفضيلة في المجتمع والحث على أعمال البر والتقوى وتنمية الثقافة الدينية لدى الفرد ونشر الوعي في مجال الفقه الإسلامي .وقد زادت أهمية تلك المؤسسات في الوقت الحالي بسبب إهمال الدين في معظم نواحي الحياة و إنتشار الموبقات والفكر الضال مما أثر على النواحي السلوكية والأخلاقية لدى أفراد المجتمع[40].

إن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من اجل الوقاية منها. ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية وقانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال[41].

في الحقيقة، تستطيع المؤسسة الدينية إنجاز عدة أهداف: إرشاد الفرد إلى السلوك السليم والصحيح ، ترسيخ الفكر الصحيح ودحض الأفكار الخاطئة ،تدعيم الروابط الاجتماعية والفكرية بين أفراد المجتمع، الإدانة الصريحة والمباشرة للمجرمين و دعوة الناس إلى نبذهم ومقاطعتهم ومقاومتهم، دعوة الناس إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية لمواجهة خطرهم.

في الواقع، أن المؤسسة الدينية تبقى الجهة التوعوية الأكثر مقدرة على القيام بهذا الدور الأمني، وذلك لاعتبارات متعددة أهمها :الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مزايا وإمكانيات الاتصال الشخصي والجمعي، قوة حضور الخطيب ومقدرته على الوصول والإقناع والتأثير، معرفة الخطيب لظروف الناس الذين يخاطبهم واستيعابه لمشاكلهم و انشغالاتهم ،التفاعل الشخصي الذي يتم بين أفراد هذا الجمهور، الروابط العقدية والفكرية والروحية المشتركة التي تربط الخطيب بالجمهور، وتربط أفراد الجمهور بعضهم ببعض[42].

من جهتها، الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، نصت في البند أولاً/ أ /٤ على ضرورة ان تتضمن السياسة الوطنية في كل دولة تدابير للوقاية من خطر الإرهاب، من بينها قيام المؤسسات الدينية بدور مهم في الوعظ و الإرشاد و من أهم واجبات هذه المؤسسات :

- التصدي للفتاوى المضللة
- مد دور العبادة المختلفة بالوعاظ لتوعية الشباب بتعاليم دينهم و لقيم و لمبادئ الفضيلة و التجلي بالأخلاق الحميدة
- قيام الوعاظ بتوعية الآباء بضرورة الاهتمام بأولادهم و رعايتهم و أهمية تحلي الإباء بالأخلاق الحميدة أمام أبنائهم و مناشدة المواطنين التعاون مع الأجهزة المعنية بالدولة و إبلاغ الشرطة عن مرتكبي الجرائم[43].

رابعًا :المؤسسة الإعلامية:

ليس بخافٍ دور وسائل الإعلام حين تتبنى آراء أو اتجاهات معينة، وخلال فترة محددة من الزمن، فإن القسم الأكبر من الجمهور سوف يتحرك في الاتجاه الذي تدعمه وسائل الإعلام لما لها من قوة وتأثير على الجمهور، وبالتالي يتشكل الرأي بما يتناسق وينسجم في معظم الأحيان مع الأفكار التي تدعمها وسائل الاتصال، لاسيما وسائل التواصل الحديثة[44].

لقد اجمع الباحثون على أن خير إستراتيجية للوصول بالرأي العام إلى تحقيق التعاون الأمني الايجابي هو أن نعمل وسائل الإعلام على تكثيف الحملة الإعلامية على الإجرام و المجرمين و محاربة كل خارج على المبادئ و القوانين و الآداب المرعية و بث روح احترام أدمية الإنسان و كرامته مع العمل بدأب على انتهاز كل فرصة ممكنة لاستفظاع عمل الجاني و الابتعاد ما أمكن عن نشر الظروف الذي قد يستشف منها العطف عل المجرم أو التماس العذر له بل يمكن أن يصور رجل الإعلام المحترف للقارئ أو المشاهد حالة المجني عليه و أسرته الذين تركوا بغير عائل يرعاهم و يقوم على شؤونهم ، لقد أجاد احد الباحثين حين قال انه لا يمكن إثارة الرأي العام ضد الإجرام إلا بوضع الإجرام تحت انفه لكي يشم رائحته، و هذا أمر يتطلب من رجل الإعلام أن يستخدم كل ما أوتى من كياسة و مهارة و حذق، و دقة في التقدير و براعة في الأسلوب[45].

لا يمكن تجاهل تأثير وسائل الإعلام حيث تمثل النافذة التي يرى منها الفرد العالم، خاصة مع تطور وسائل الاتصالات وظهور الانترنت وشيوع استخدام الشبكات الاجتماعية حيث أصبح هناك اعتماد متزايد عليها في نقل المعلومة وتلقيها، الأمر الذي زاد من تأثيرها في سلوك الأفراد وتشكيل اتجاهاتهم وآرائهم بسبب امتدادها وانتشارها السريع وسيطرتها على أوقات الناس[46].

يتعاظم دور المؤسسات الإعلامية في تكوين الوعي لأسباب عديدة أبرزها:

- وجود منظومة إعلامية متكاملة تتضمن وسائل إعلامية تعالج جميع المواضيع وتخاطب جميع الشرائح الاجتماعية.
- مقدرة وسائل الإعلام على تقديم رسائل إعلامية غزيرة ومتنوعة ومستمرة و جذابة.
- مقدرة وسائل الإعلام على تقديم الترفيه بمختلف أنواعه وأشكاله.
- توفر وسائل الإعلام وسهولة التعرض لها والتكاليف القليلة لهذا التعرض.
- تراجع قوة ونفوذ مؤسسات التوعية الأخرى كالمدرسة والأسرة مقارنة مع تقدم وتعاظم قوة و نفوذ وسائل الإعلام[47].

فالمسؤولية تقع على عاتق الجميع في بناء ثقافة مجتمعية تركز على أهمية التعاون ما بين رجل الشرطة وأفراد المجتمع في تحقيق وديمومة الأمن المجتمعي، وهنا يبرز أهمية دور وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروئة في التركيز على أهمية التعاون الايجابي ما بين المجتمع والقوى الشرطية.

ومن حيث النتيجة، لا بد للإعلام عبر وسائله المختلفة أن يلعب دورا رئيسيا في تغيير الصورة النمطية عن القوى الشرطية بأنها أداة قمع وإرهاب لأفراد المجتمع، وعلى الرغم من صعوبة هذه المهمة إلا أنها ضرورية لبناء علاقة صحية وبناءة بين أفراد المجتمع مع المؤسسة الشُرَطية، وهي عملية تتطلب مشاركة جهاز الشرطة مع وسائل الإعلام في تغيير الانطباع السلبي السائد لدى بعض أفراد المجتمع عن هذا الجهاز المهم والحيوي لاستقرار المجتمع وطمأنينته، وذلك عبر مشاركة وسائل الإعلام جهاز الشرطة في تغطية بعض نشاطات رجل الشرطة أثناء أدائه لواجباته في مكافحة العناصر المخلة بالأمن لرفع مستوى الثقة برجل الشرطة وتغيير الانطباع السلبي المرسوم في أذهان الكثير من أفراد المجتمع حول طبيعة دور رجل الشرطة.

بالتالي، إن مشاركة وسائل الإعلام في التعريف بدور رجل الشرطة من شأنه رفع مستوى الانتماء للوطن وأن المسئولية لا تقع فقط على عاتق رجل الشرطة، حيث هناك أهمية كبيرة لإحساس رجل الشرطة أنه ليس وحده في الميدان والذي سينعكس بصورة ايجابية على أدائه في تحقيق الأمن الوطني[48].

النتائج و المناقشة:

إن جوهر الوظيفة الأمنية للشرطة خدمة المواطن كما أن الشعور بالمسؤولية والوعي بأهمية دور المواطن في استقرار المجتمع هما الخطوة الهامة المتصلة بالعمل الأمني لسلامة المجتمع، فعلى المواطن دور كبير وهام في دعم ومساندة جهود الدولة ورجال الأمن للوقوف جنباً إلى جنب مع الذين ضحوا بأنفسهم وأرواحهم فداء لهذا الوطن[49]، فالمجتمع يتحمل إلى حد ما المسؤولية في استفحال الظاهرة الإجرامية وذلك عندما يتخلى أفراده عن القيام بواجباتهم.

حيث أن من أسباب نجاح أي جهاز أمن مرتبط بتعاون الجمهور ووعيه لعلاقة الأمور المتكاملة بينه وبين الشرطة، لذلك لن نفاجأ بأن تكون هناك سلبيات في هذه العلاقة كون ذلك فكرة جديدة يشوبها التوجس أحياناً كما يشوبها اختلاط المفاهيم والمعايير والحدود المرسومة لكل الطرفين.

فقد يرى البعض أن هناك جانباً من المواطنين تعوزهم الدراية بأهمية المشاركة وحدودها وضوابطها وان مساهمته في التعاون مع الشرطة قبل توافر الوعي الكامل له نتائج سلبية غير مرغوب فيها وهذا صحيح ولكن استمرار التجربة والممارسة بالخطأ والصواب والتعلم كفيل بذلك كما يؤخذ على أن منح السلطة أو بعضها لأفراد المجتمع فيه تنازل عن هيبة الدولة والوصول بالمجتمع إلى حافة الفوضى وربما يكون ذلك صحيحاً إذا تنازلت الدولة عن سلطاتها بطريقة عشوائية أما إذا تم ضمن ضوابط وقيود تتناسب مع وعي الناس وإدراكهم بأهمية حرية الفرد فإن هذا الإشكال غير وارد[50].

المقترحات:

من أهم القضايا التي يجب أن تعطى الأولوية في مجتمعنا أن للمواطنين دور مهم وايجابي في تحقيق أهداف الشرطة المتمثلة في إقرار النظام والأمن، وان هناك عدة مجالات يمكن أن يسهموا من خلالها في حماية المجتمع و مكافحة الجريمة. و بما أن أفراد المجتمع ومؤسساته هم من تقع عليهم مسئولية المشاركة مع المؤسسات الأمنية، فإنه من الواجب عليهم دعم أمن المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة كما يعتبر واجباً حتمياً عليهم أقره الدين وكافة النظم والأعراف[51] .

ونحن نقترح في هذا المجال ولكي تستطيع الشرطة والجهاز الأمني تحقيق الآمال وتحقيق السلام الاجتماعي وتعزيز احترام الحقوق والحريات الآتي :

-التعامل مع كافة أفراد المجتمع و في جميع الأحوال وفقا للقانون الاحترام الواجب دون محاباة أو تمييز

–الامتناع في كل الأحوال والظروف عن جميع صور المعاملة القاسية أو المهينة

– احترام و مراعاة النظم والقوانين والتحلي بالنزاهة والأمانة والولاء للمهنة

–الابتعاد عن الممارسات الاجتماعية الفاسدة وعدم تلقي أو قبول الهدايا والخدمات بما يتجاوز العرف الاجتماعي

– المحافظة على الأسرار المهنية و إبقائها طي الكتمان أثناء الخدمة أو بعدها خاصة تلك المتصلة منها بالتحريات الشخصية وتقاليد المجتمع ومثله العليا[52].

– نختار بعناية ودقة رجال الشرطة ونضمن تدريبهم وما يعمق إيمانهم بحقوق الإنسان وحرياتهم الأساسية واعتبار ذلك قيمة عليا من قيم المجتمع.

– توجيه الشرطة إلى الالتزام بالحدود المرسومة لهم في القانون ويكون فهمهم للقانون أنهم خدم للحرية وليسوا سيفاً مسلطا عليها.

– تمتين أواصر العلاقة بين رجال الشرطة والمجتمع لان قيام الشرطة بمهماتهم يعتمد على رضا أفراد المجتمع وتعاونهم فمن دون دور مجتمعي فعال ومتعاون فان هذا الجهاز يظل قاصراً[53].

– حث وسائل الإعلام على تبني برمج تشجع المواطنين على أداء دوره في مكافحة الجريمة و الإخبار عنها و تكوين رأي عام مؤثر في هذا المجال.

– إيجاد حوافز مشجعة للمواطنين المتعاونين الذين يساعدون أجهزة العدالة في أداء مهامها

– تخفيف القيود الروتينية و الإدارية في مراكز الشرطة و التي لا تشجع المواطنين على الإخبار أو الشهادة و إشعارهم بالحماية عند تقديمه تلك المشاركة[54].

– تعزيز اهتمام الضباط في مختلف الأنشطة السياسية، والثقافية، والاجتماعية، كون ذلك متصلاً بقيم المواطنة.

– تعزيز ممارسات المشاركة والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف والتعاون والانتماء لدى الضباط، وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات، التي من شأنها أن تعزز دورها في تنمية قيم الموطنه لدى الضباط.

– مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة والتعاون مع المؤسسة الامنية في ذلك، من خلال تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لديها، ومحاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب لتنمية قيم المواطنة، وتقبل الآخر، والتداول السلمي للسلطة.

– ضرورة اخذ احتياجات الضباط الجدد وصغار السن فيما يتعلق بورش العمل والدورات الداخلية والتي من شأنها أن تنمي قيم المواطنة لديهم[55].

– لابد أن تخرج المؤسسات الأمنية عموما و الشرطة على وجه الخصوص عن نطاقها التقليدي والانخراط مع المجتمع وتقديم خدمات اجتماعية له حتى يكتسب هذا الجهاز الأمني حب وتقدير كافة أفراد المجتمع

– تدريب المواطنون المتعاونون مع رجال الشرطة و الأمن بوجه عام ، تدريباً مشتركاً على إجراءات أمنية محددة، تضمن وحدة المفاهيم، وتمكن الجميع من القدرة على الوصف والتخاطب بأساليب اتصال معتمدة ومحددة[56]..

– العمل بالمشاركة مع فئات المجتمع والهيئات والمؤسسات الأخرى لإيجاد حلول مؤقتة أو مستديمة للحد من الجريمة والفوضى.

– معاملة الناس بلباقة واحترام لخصوصية بيئتهم وثقافتهم وأصولهم العرقية والطائفية

– التشاور مع أفراد وهيئات المجتمع حول تطوير سياسات وأساليب العمل والإجراءات الأمنية العملية

– التدخل المبكر لحل الخلافات والمشاجرات البسيطة التي تحدث بين الجيران والعمل على احتوائها وإزالة مسبباتها حال وقوعها ومنع تفاقمها بالتنسيق مع الجهات المحلية المختصة.

– تقديم الدعم النفسي و الاجتماعي لضحايا العنف والجريمة خاصة من النساء والأطفال في مختلف القضايا والحوادث التي تتطلب ذلك.

– تنمية الوعي بدور الأسرة في مجالات الوقاية من الجريمة وتعميق أوجه التعاون والتنسيق بين الشرطة وبين المؤسسات الاجتماعية

– تعميق أوجه التفاعل بين الأجهزة الأمنية والمجتمع من خلال استقطاب الجهود التطوعية للمؤسسات والأفراد في مجالات الوقاية من الجريمة وضبط الأمن

– تنظيم دور المجتمع في مكافحة الجريمة من خلال إنشاء لجان تطوعية في المدن والأحياء السكنية تعنى بالوقاية من الجريمة [57].

– أن تتعامل الأجهزة الأمنية بأقصى قدر من الشفافية مع المواطنين ومعالجة هوس المبالغة بالعزلة والتكتم والسرية

– التعامل بشفافية مع المواطنين والانفتاح عليهم كشرط أساسي وضروري لإعلامهم والاتصال بهم وكسب تفهمهم وتعاطفهم، وربما تعاونهم في مراحل لاحقة.

– الانفتاح الدائم والثابت، وليس العرضي والمؤقت في المناسبات فقط، على المجتمع وعلى الجهات التوعية، وإقامة جسور واسعة ومتينة وعلاقات عامة عصرية دائمة ومستمرة مع هذه الجهات.

– أن تقيم الأجهزة الأمنية علاقات مع الأسر في أماكن تواجدها، وأن تزود هذه الأسر بالمنشورات والملصقات، وأن تجري لقاءات واجتماعات دورية مع ممثلي هذه الأسر من أجل إيصال معلومات أو شرح مواقف وقضايا أو سماع شكاوى.

– أن تقيم الأجهزة الأمنية صلات قوية مع المؤسسات التربوية، وأن توجد الأشكال المناسبة للتواصل مع جماهير التلاميذ والطلاب : ندوات، محاضرات، معسكرات، توزيع نشرات وصحف وكتيبات وملصقات.

– أن تسعى الأجهزة الأمنية إلى الاستفادة من المؤسسة الدينية وخاصة المساجد، وأن تنسق معها، وتزودها بالمعلومات والوثائق المتعلقة بالقضايا الأمنية.

– إزالة سوء التفاهم وأزمة عدم الثقة المتبادلة والقائمة بين الأجهزة الأمنية ورجال الإعلام، وذلك نظرًا لحاجة الأجهزة الأمنية الماسة إلى وسائل الإعلام من أجل إيصال رسائلها إلى الشرائح الاجتماعية المختلفة[58].

References:

[1] Abdul-Jabbar Arim, Theories of Criminology, Dar Al-Maarif, Baghdad, 1970, p. 142

[2] Dr.. Hassan Ibrahim Hassan, Political, Religious, Cultural and Social History of Islam, Part 1, Dar Al-Jeel for Publishing, Printing and Distribution, Lebanon, 2001, p. 460.

[3] Ali Hassan Al-Tamimi, The Impact of Mental Image on Police in Relation with Citizens, Research submitted to the Royal Police Academy, Officers Training College, Department of Graduate Studies, among the requirements for obtaining a Master's degree in Administrative and Security Sciences, 2018, Bahrain, p. 10.

[4] Raad Al-Zaben, Police and Society Responsibility, Zad Jordan News Agency, an article published on the website http://www.jordanzad.com

[5]Zahraa Mouradi, Community Police ... Insights and Ideas, Bahraini Al-Wasat Newspaper, Issue 1190, 2005

[6] Ali Hassan al-Tamimi, op. Cit., P. 54.

[7] Zahraa Mouradi, Community Police ... Insights and Ideas, op. Cit

[8] Dr.. Abbas Abu Shama, Community Police, Naif Arab Academy for Security Sciences, 1999, p. 8.

[9] Zahraa Mouradi, Community Police ... Insights and Ideas, op. Cit

[10] Dr.. Abbas Abu Shama, Community Police, Naif Arab Academy for Security Sciences, 1999, p. 22-24.

[11]. Dr.. Hashem Abdullah Sarhan, Mutual Roles between the Police and Society Members to Achieve Comprehensive Security, a working paper presented to the symposium "Modern Methods in Evaluating Police Performance in the Field of Dealing with Citizens", held in cooperation with the Ras Al Khaimah Police in 2006, Naif Arab University for Security Sciences, Center for Studies and Research . P. 9.

[12] Dr.. Abbas Abu Shama, Community Police, op. Cit., p. 29.

[13] Abdul Karim Abdullah Al-Harbi, The Role of Youth Participation in Supporting the Security Services, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh, 1999, p. 46.

[14] Ali Hassan al-Tamimi, op. Cit., P. 66.

[15]. Dr.. Hashem Abdullah Sarhan, previous reference, p. 6.

[16] Ataf Dhiab Al-Moamni, The Social Role of the Police and its Impact on Crime Prevention and Delinquency in Jordan, Master Thesis, University of Jordan, Amman, 1966, p. 33.

[17] Muhammad Issa Barhoum, The Social Role of the Police from the Sociology Point of View, National Criminal Magazine, Volume 12, No. 1, National Center for Social and Criminal Research, Cairo, 1974, p. 455.

[18] National Security Magazine, 2016, article published on the website, https://www.facebook.com/permalink

[19] Dr.. Mohammed Al-Attar, Police Relationship with Society, Police Mindedness, Sharjah Police Research Center, United Arab Emirates, No. 11, 1995, p. 83

[20] Yasser Nimer Muhammad Abu Hamed, The Level of Citizenship Values for Palestinian Police Service Officers in the West Bank, Article published on the website, iccs.alistiqlal.edu.ps, p. 3.

[21] The citizen and the importance of his cooperation with the police in combating crime, an article published on the website of the Palestinian police, www.police.ps

[22] Al-Zubun, Police and Society Responsibility, Zad Jordan News Agency, op. Cit.

[23] The citizen and the importance of his cooperation with the police in combating crime, op. Cit.

[24] Dr.. Adeeb Khaddour, The Role of Awareness Boards in Promoting Cooperation between Security Men and Citizens, Symposium of Modern Methods in Evaluating Police Performance in the Field of Dealing with Citizens, Naif Arab University, 2006, p. 7.

[25] Dr.. Abbas Abu Shama, Community Police, op. Cit., p. 13-17.

[26]. Dr.. Hashem Abdullah Sarhan, op. Cit., P. 4.

[27] Dr.. Abbas Abu Shama, Community Police, op. Cit.,p. 22-24.

[28] Dr.. Abbas Abu Shama, Community Police, op. Cit.,p. 29

[29] National Security Magazine, 2016, op. Cit.

[30] The citizen and the importance of his cooperation with the police in combating crime, op. Cit

[31]. Dr.. Mustafa Al-Awaji, Social Security, Nawfal Foundation, Beirut, 1983 Previously mentioned, Dr. Hashem Abdullah Sarhan, op. Cit. P. 14
[32] Dr.. Subaih Abdel Moneim, Social Services for Youth, Al-Maaref Press, Baghdad, 1984, p. 38, 80.
[33] Mahmoud Khaled Ibrahim Hassan Al-Kurdi, the mental image of traffic man in Arab societies, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 2014, p. 38.
[34] Ibrahim Hammad, Ways to enhance cooperation between the agencies concerned with fighting terrorism and between citizens, the General Secretariat of the Council of Arab Interior Ministers, the third Arab conference for heads of anti-terrorism agencies, Tunis, 2000, p. 43.
[35] Dr.. Adeeb Khaddour, The Role of Awareness Boards in Promoting Cooperation between Security Forces and Citizens, Ibid., P. 10, Dr. Ahmed Ibrahim Mustafa, The Role of the Media and Civil Society Institutions in Activating the Community-Based Company to Address Crime, Security Media Center, 2008, p. 8.
[36] Al-Zubun, Police and Society Responsibility, Zad Jordan News Agency, op. Cit.
[37] Dr.. Malihah Awni Al-Qusair, Family Sociology, Baghdad University Press, p. 30
[38] Atallah Muhammad Al-Anazi, The Role of Public Relations in Promoting the Positive Image in Security Institutions from the Viewpoint of King Abdulaziz University Students, Master Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 2012, p. 35.
[39] Dr.. Ahmed Ibrahim Mustafa, The Role of the Media and Civil Society Institutions in Activating the Community-Based Company to Address Crime, op. Cit., P. 6
[40]. Dr.. Hashem Abdullah Sarhan, op. Cit., P. 19.
[41] Nouri Saadoun Abdullah, The Social Factors Affecting the Crime, Anbar University Journal for Humanities, First Issue, 2011, p. 148.
[42] Dr.. Adeeb Khaddour, The Role of Awareness Boards in Promoting Cooperation between Security Forces and Citizens, op. Cit., P. 10.
[43] Ibrahim Hammad, Ways to enhance cooperation between agencies concerned with fighting terrorism and citizens, Ibid., P. 46, d. Ahmed Ibrahim Mustafa, The Role of the Media and Civil Society Institutions in Activating the Community-Based Company to Address Crime, op. Cit.,P. 7.
[44] Ali Hassan al-Tamimi, op. Cit., P. 1
[45] Ali Fayez Al-Jajjah, Security Media and Crime Prevention, Center for Studies and Research, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh, 2000, p. 237. d. Ahmed Ibrahim Mustafa, The Role of the Media and Civil Society Institutions in Activating the Community-Based Company to Address Crime, op. Cit., p. 3.
[46] Mahmoud Khaled Ibrahim Hassan Al-Kurdi, the mental image of traffic man in Arab societies, op. Cit., p. 40.
[47] Dr.. Adeeb Khaddour, The Role of Awareness Boards in Promoting Cooperation between Security Forces and Citizens, op. Cit.,P. 10.
[48] Al-Zubun, Police and Society Responsibility, Zad Jordan News Agency, op. Cit.
[49] National Security Magazine, 2016, op. Cit.
[50] Zahraa Mouradi, Community Police ... Insights and Ideas, op. Cit.
[51] National Security Magazine, 2016, op. Cit.
[52] Ali Hassan al-Tamimi, op. Cit., P. 69.
[53] Zahraa Mouradi, Community Police ... Insights and Ideas, op. Cit.
[54] Dr.. Farid Ali Amin, Strengthening the Citizen's Role in the News on Crime and Prevention of Society, Al-Mustansiriya Mosque, 2009, p. 35.
[55] Yasser Nimer Muhammad Abu Hamid, The Level of Citizenship Values for Palestinian Police Service Officers in the West Bank, op. Cit., P. 29.
[56] National Security Magazine, 2016, op. Cit.
[57] Community Police, Iraqi Ministry of Interior website, https://moi.gov.iq/index.php
[58] Dr.. Adeeb Khaddour, The Role of Awareness Boards in Promoting Cooperation between Security Forces and Citizens, op. Cit., P. 19.